أمن الحدود الجزائرية في ظل التداعيات الجيوسياسية للقضايا الإقليمية الراهنة

نوال منصوري: طالبة دكتوراه
جامعة الجزائر 3

ملخص: تتركز هذه الورقة البحثية على تحديد مجال الحدود الجزائرية ونطاقها الإقليمي ومحاولة تحليل مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بالأمن الحدودي، من خلال معالجة تأثيرات الأزمات الأمنية الراهنة على غرار أزمة مالي وانهيار الدولة وفوضى السلاح في ليبيا، والتطرق الى أهم الأليات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر قصد تأمين وحماية حدودها من هذه التداعيات.

Abstract: This paper focuses on defining the scope of the Algerian borders and its regional scope and trying to analyze the various security issues related to border security by addressing the effects of the current security crises such as the financial crisis, the collapse of the state and the chaos of weapons in Libya, and addressing the most important mechanisms and measures taken by Algeria to secure And protect its borders from these consequences

.

مقدمة:

تعتبر التحولات التي تعيشها المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي نقطة مركزية للأمن القومي الجزائري، فهما يشكلان عمقه الاستراتيجي في غرب وجنوبإفريقيا، أين أصبح مهددا أكثر من أي وقت مضى بالنظر الى التهديدات النظامية وغير النظامية العابرة للأوطان من دول الجوار، بالإضافة إلى الإنكشافات الأمنية للحدود وهو ما زاد من تأثير هذه التهديدات على الجزائر والدول المجاورة.

فأمن الدولة الجزائرية مرتبط بأمن حدودها خاصة في خضم تنامي التهديدات والتحديات الأمنية في الآونة الأخيرة، أين أضحت مهددة من عدة جهات ومن طرف فواعل مختلفة.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر القضايا الإقليمية الراهنة على مستوى تأمين الحدود الجزائرية؟

وفي إطار المعالجة العلمية لموضوع البحث يمكن ادراج بعض التساؤلات الفرعية كالتالي:

- فيما يتمثل مجال الحدود الجزائرية؟
- ماهي أهم القضايا المرتبطة بأمن الحدود الجزائرية؟
- كيف تستطيع الجزائر تأمين وحماية حدودها؟ وماهيا الأليات المتبعة في ذلك؟

وللإجابة على الإشكالية الجوهرية للبحث والأسئلة الفرعية فإننا ارتأينا معالجة موضوعنا من خلال ثلاث المحاور التالية:

المحور الأول: المجال السياسي والإقليمي لأمن الحدود الجزائرية.

المحور الثاني: القضايا الأمنية للحدود الجزائرية.

المحور الثالث: آليات حماية وتأمين الحدود الجزائرية

المحور الأول: المجال السياسي والإقليمي لأمن الحدود الجزائرية

1. الطبيعة الجيوسياسية للحدود الجزائرية

نظرا لموقع الجزائر الجغرافي الذي تحتله وسط شمال غربي القارة الأفريقية ولطول حدودها البرية التي تبلغ6.343 كلم، جعل منها بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط على مد الشريط ساحلي الذي تصل مسافته 1622 كلم، وعلى حدود بحرية تقدر ب 12 ميلاً بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 ميلاً بحريا كنطاق للصيد البحري.

تشبه الجزائر في حدودها الجنوبية زاوية متوغلة بعمق في القارة الإفريقية عبر صحرائها والساحل الأفريقي.

وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي بمساحة 1,000,000 كلم^2 وبما تزخر به من موارد طاقوية ومنجميه.

فالجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشفا على كافة الجبهات شمالا وجنوبا، شرقا أو غربا، خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية وكذا طبيعتها الجغرافي، الأمر الذي يجعل من مراقبة وتأمين هذه الحدود بصفة مطلقة أمرا صعبا.[i]

2. إشكالية إعادة النظر أو الحفاظ على الحدود الأفريقية الجزائرية:

ظلت النزاعات الحدودية والإقليمية مصدر امن المصادر المهددة ليس لأمن الجزائر وحدها بل كل الدول العربية والإفريقية، كما تنوعت وتعقدت مسبباتها، نظرا للتناقضات على المستوى الداخلي سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، وظهور العديد من الدول وبعث القوميات والوطنيات من جديد خصوصا مع موجة الاستقلال في الستينات التي شهدا القارة الإفريقية، حيث ظهر اتجاه عام محاولا من طرف بعض الدول " **إعادة النظر في الحدود ككل**" ،باعتبار أن الحدود غربية ومفروضة بطريقة غير عقلانية على الشعوب الإفريقية وهو م نجم عنه نزاعات حدودية مثل ما حذت بين الجزائر والمغرب .

وقد عملت الجزائر على تبني مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار منذ أن وقعت على ميثاق الوحدة الإفريقية بأديس أبابا سنة 1963 الأمر الذي انعكس فيما بعد على تطور مسار تبلور عقيدا الأمنية وفي كيفية معالجتها للمشاكل وقضايا الوضع الحدودي الجزائري[ii].

المحور الثاني: القضايا الأمنية للحدود الجزائرية

إن إحدى الحقائق الأساسية في عالمنا اليوم أن الدول العربية داخلة في خصام أو خارجة من نزاع أو في طريقها إلى صدام، وغالبًا ما يكون جوهر الخلاف بينها ما يمكن تسميته ب" الشريط الحدودي" الذي يحدد نقاط البداية ونقاط النهاية لحدود كل دولة، والجديد ان هذه الخلافات الحدودية باتت ليست بين الدول بعضها البعض وإنماأصبحتداخلالدولةالواحدة.

1. أهم القضايا الحدودية الأمنيةالمرتبطة بالفواعل الدولية وغير دولاتية:

فالجزائر تواجه العديد من التحديات الأمنية التي ترتبط بحدودها البرية وتختلف من حيث نطاقها وشدتها، كما تتداخل وتتقاطع القضايا الحدودية بين المتعدية منها والثابتة بين الدول في منطقة تكاد تعرف شبهًا من الاستقرار النسبي الإقليمي على مستوى خطوطها الداخلية والخارجية، وذلك نظرا لتشابك الفواعل الدولية مع غير دول اتية، والتي تورطت في خلق مشكلات حدودية وتفاعلات عكسية صُدرت على شتى أبعاد الأمن القومي الجزائري.

أ.القضايا الحدودية الأمنية المتعلقة بالفواعل الدولية :

وتتمثل هاته القضايا في النقاط الثلاث الآتية:

- نزاعات الحدود البرية.
- الغلق المستمر للحدود بين الدول.
- الدول الداخلية (غير المطلة على البحر).

ب. القضاياالحدوديةالأمنيةالمتعلقةبالفواعلغيردولاتية:

ويمكن إجلائها في النقاط التالية:

- تدفق اللاجئين عبر الحدود.
- الهجرة غير النظامية.
- الجريمة عبر الوطنية العابرة للحدود.
- تسلل الفواعل العنيفة غير الحكومية والملاذات الآمنة.[iii]

2. انتشار الطوارق وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، وهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، وفي ظل هذا الواقع انقسم موقف الطوارق إلى موقفين:

-موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى.

-وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع الحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تواكبو التقلبات المناخية.

بين هذا الموقف وذاكي بقى كل من الموقفين يمثل تهديد لوحدة الدولة وأمنها، خاصة إذا كانت هذه الجماعات مدعمة من طرف قوى خارجية.

تؤكد الأدبيات الأمنية التي تعني بشؤون الجماعات المتطرفة، أنه في ضوء هشاشة المنظومة الأمنية في مالي بل و انهيارها، سيتصاعد نشاط هذه الجماعات الموجهة ضد الجزائر، وهو ما يعني أن الجزائر ستعاني وتواجه تحديات أمنية مركبة.

وفي ظل هذا الواقع الانقسامي للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية

ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر (تورطوا في التهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها)، وفي أحيان أخرى أخذوا من الجزائر موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية.

وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح جبهة جنوبية للقتال، في الوقت التي كانت تكرس جهودها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد[iv].

3. التهديدات الأمنية التي تفرزها من منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي (الإرهاب والجريمة المنظمة):

إن التحولات الراهنة التي شهدتها منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي صاحبهما تنامي تهديدات ذات طبيعة معقدة ومتشابكة فيما بينها في إطار عبر وطني، أفرزت مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في مجاله البري، بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي كنقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة والساحل الإفريقي من جهة أخرى.

أ. الإرهاب العابر للأوطان:

وتعدّ منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات[v].

ولقد تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث :بدأت أول هذه الإرهاصات باختطاف والي إليزي في جانفي 2012 ،ثم في04 مارس من نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، ليليها اختطاف الدبلوماسيين بمالي يوم 06 أفريل 2012 ،وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني الجزائري بورقلة في (GAO) ، لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس "تقنتورين " ، الذي وقع يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013.

وبالنسبة للأثار الأزمة الليبية فلق سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية بإثارة المزيد من الإنكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي :كجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (2011) أو كتيبة الموقع ونب الدم (2012)، أو من خلال تكثيف مستوى العمليات وتحسينه.[vi]

ب. الجريمة المنظمة:

إن الانفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحلال إفريقي والمغرب العربي يشكل أحد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، حيث تجارة المخدرات تعرف رواجا كبيرا لا سيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة (مثل الهيروين، الكوكايين...) من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي[vii].

والمشكلة الأساسية هو عدم وجود ثقافة أمنية مشتركة بين دول المغرب العربي ولساحل الإفريقي.[viii]

المحور الثالث: آليات حماية وتأمين الحدود الجزائرية

تعد مسألة حماية ومراقبة الحدود أمر جد حساس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية، نظرا لتشعب جيوب التهديدات والمخاطر (الإرهاب الدولي العابر للحدود، ومشاكل لا لهجرة واللاجئين غير القانونية والمخدرات وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة...)، إضافة إلى تزايد حدة هشاشة وفشل دول الجوار وتبعيات انفلات الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي خصوصا.

إن أمن الحدود يعد إحدى أهم القضايا على الساحة الدولية، لأنها تعود بالأساس إلى تشابك وتفاعل عوامل ومصادر عديدة داخلية وخارجية إقليمية ودولية، فإثارة مسألة الحدود وأمنها في الجزائر كفيل بأن يفتح النقاش في العديد من المسائل التي ترتبط بالبحث عن التهديدات المحيطة بأمن حدود الجزائر في نطاقها الجيوسياسي، وكيفية مواجهتها.

أولا :آليات مراقبة وحماية الحدود الجزائرية في الظروف العادية

تقوم الجهود المبذولة في تأمين الحدود الجزائرية محليا في الظروف العادية على عمليات الحماية والمراقبة الروتينية المناطة بمصالح أمن الحدود، وسنستعرض أهم الآليات والجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية والتهريب وجرائم أمن الدولة[ix].

1. **التدابير القانونية والتشريعية:** شددت الأنظمة والقوانين والقرارات الإدارية العقوبات والمخالفات على فئات المواطنين المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر، خاصة في المادة 175مكرر 1 من قانون العقوبات المعدل والمتمم والتي

تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أوالجوية.

تنص (المادة 303 مكرر30 ،31) يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى .يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 إلى 500.000 دج.

كما يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية:

-إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أومهنية.

إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة، تنص (المادة 303 مكرر36) يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها.

2. **الإجراءات الأمنية:** عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود ومن هذه الوحدات:

أ.**قيادة وحدات حراس الحدود GGF**:تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 نوفمبر 1977 وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04 المؤرخ في 8 جانفي 1991 ، وتتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها.

ب. **حراس الشواطئ:** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري الطبيعي، إذ حددت مهامها بمقتضى الأمر الصادر في 03 أفريل1973.[x]

ج. **مصالح شرطة الحدود:** لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح

د. **الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC**: والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة.

ه.**الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية "OCLCIC"**: الذي انشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية.

3. **الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية وجرائم أمن الدولة** :تعد عمليات التهريب أحد المشكلات الحقيقة التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية والجوية والبحرية الجزائرية، وهو مايزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب ومختلف جرائم أمن الدولة تعدد صورها وهذا ما يستلزم أيضا زيادة الموارد والإجراءات الوقائية، في هذا الإطار قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات جسدت ميدانيا من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الأمني الرقابي وهي:

-إجراءات أمنية تنظيمية، عبر تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية وتدعيم بمراكز الشرطة القضائية التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب.

-إجراءات وقائية ميدانيا، بإقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة، فطبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا فرضت اتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق، بناء الحواجز، الأسوار والأسلاك الشائكة وغيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل وعبور المهربين بالمركبات أوالدواب، بغية تضييق الخنادق وسد ثغرات المسالك وكشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون لها، وهذا ما يسهل عمليات الرصد والملاحظة على الضفتين الشرقية والغربية للجزائر.

-إعداد خطط المراقبة والرصد، والتي تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والمتسللين

– عقبات سكان الحدود، فالتواجد السكاني الكثيف والقريب من الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع سكان البلد المجاور وإمكانية تورطهم مع جماعات التهريب وغيرها، يعد مصدر عرقلة أو داعمة لعمل الحراس في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة.[xi]

ثانيا :آليات حماية الحدود الجزائرية في الظروف الاستثنائية (أزمة مالي وليبيا)

1. تأمين الحدود الجزائرية على الحافة الجنوبية:

كإجراء أمني ومنذ أن بدأت الاضطرابات في مالي اتخذت الجزائر لنفسها إجراءات حمائية ضد تداعيات هذه الأزمة، فقد عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية وزادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركات تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة المناطق الحدودية، كما جرى التشديد على هذه المعابر وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة ، وهي الحدود التي يصعب التحكم فيها بالنظر لكونها حدود مشتركة مع منطقة الساحل الإفريقي التي تقتسم معها أكثر من 2795 كل مما يمثل نسبة 44% من مجموع الحدود الجزائرية من دون احتساب الحدود المشتركة مع ليبيا لعدم إمكانية اعتبار مجموع الحدود الجزائرية الليبية الممتدة 982 كلم، امتدادا للساحل الإفريقي.

وهذه الصعوبة مصدرها الخصائص التي تتميز بها منطقة الساحل الإفريقي كهشاشة الدولة والقبلية، اللااستقرار، الفقر، التخلف.

2. إنشاء المؤسسات والمنظمات الأمنية الإقليمية:

وفي نفس السياق عملت الجزائر على إنشاء منظمات ومؤسسات أمنية تهدف بدرجة الأولى إلى محاصرة التمرد الطارقي، ومن بين هذه المؤسسات الأمنية : CEMOC، وهي لجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل، وتضم كل من دول الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر ومقرها تمنراست، تأسست في أفريل 2010 .

ويجمع الجزائر بهذه الدول شريط حدودي طويل جد والذي يمتاز بالإضافة إلى طوله بصعوبة مراقبته لخصوصياتها الجغرافية، وهوما يجعل من الجزائر ملزمة على حماية حدودها وتبعات ضعف دول الجوار، من خلال التأكيد على دور المؤسسات الأمنية الإقليمية بإشراك جميع الدول محل القضية[xii].

3. المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع تداعيات الأزمة الليبية:

أمام تصاعد الخطر الليبي وتصدير تداعياته للأمن القومي الجزائري وما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على قيمها واستقرارها، وضعت الجزائر مقاربة أمنية للتعامل مع الأزمة الليبية وحضر انعكاساتها.

فلقد عملت على تأمين حدودها لمواجهة ما خلفته الأزمة الليبية من انكشاف على حدودها الشرقية، وذلك من خلال نشر آلاف الجنود على طول حدودها كخطوة أولية لتشديد الحراسة، بالإضافة إلى رفع درجة الجاهزية العملياتية وإحكام السيطرة على المنافذ الحدود الحدودية تفاديا لأي تسلل للإرهابيين والمهربين وردع أي عمل غير مشروع.

كما قامت الجزائر برفع حجم ميزانية الإنفاق والتسليح واقتناء أسلحة متطورة من السوق الروسية، وأيضا زيادة الموارد والإجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات.

ناهيك عن بناء علاقات دبلوماسية مع دول الجوار من أجل تحقيق الاستقرار على حدود الدولة. [xiii]

وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على"جمع الفرقاء أولا، ثم إجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطر على ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير لبعث مؤسسات دولة وتفعيلها، وتحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات". [xiv]

خاتمة:

واستنادا على ما سبق يمكننا القول أنه أمام تصاعد تداعيات الأزمات الإقليمية في كل من المغرب العربي والساحل الإفريقي، على غرار تمرد الطوارق وانتشار الإرهاب في الساحل وانهيار الدولة في ليبيا و التوترات الأمنية في تونس، استوجب على الجزائر من أجل تأمين حدودها وضع خطط واستراتيجيات محلية وإجراءات أمنية تعاونية في إطار تكاملي اندماجي مع دول الجوار وزيادة فعالية مقارباتها الأمنية على كافة المستويات.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

1. المجلات:

-دحموح طاهر، "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"،**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 16، مارس 2018 .

-دخان نورالدين،" مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع عشر، جانفي 2016.

-مصطفى دلة أمينة، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

2. الأطروحات والمذكرات:

-الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية :الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

-أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص :دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر – بسكرة– ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

3. المواقع الإلكترونية:

-محمد عز العرب، **"أمن الحدود في المنطقة العربية"**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، في الموقع https://www.policemc.gov

-لونيس فارس، **أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية" دراسة حالة الطوارق"**، المركز الديمقراطي العربي، 2018/06/15 في الموقع:https://democraticac.de

ثانيا: باللغة الأجنبية

Salim Chena, **Portée et limites de l'hégémonie algérienne dansl'aire sahélo-maghrébine,** voir29/06/2018 , dans le site : https://www.cairn.info/revue-herodote-2011.

---

[i] عيدون الحامدي، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية :الحقوق العلوم السياسية، 2015، ص ص.66-68.

[ii] المرجع نفسه، ص ص.72-74.

[iii] عيدون الحامدي، المرجع السابق، ص ص.78-81.

[iv] فارس لونيس، **أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية" دراسة حالة الطوارق"**، المركز الديمقراطي العربي، 2018/06/15 في الموقع:https://democraticac.de

[v] طاهر دحموح ،"الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"،**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 16، مارس 2018، ص 61،68.

[vi] مصطفى دلة أمينة، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص ص.118، 119.

[vii] طاهر دحموح ، المرجع السابق ، ص.68.

[viii] Salim Chena, **Portée et limites de l'hégémonie algérienne dansl'aire sahélo-maghrébine,** voir29/06/2018 , dans le site : https://www.cairn.info/revue-herodote-2011.

[ix] نورالدين دخان ،" مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحاديةو الصيغ التعاونية الاقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الرابع عشر، جانفي 2016.ص.171.

[x] نورالدين دخان، المرجع السابق، ص ص.172، 173.

[xi] نورالدين دخان، المرجع السابق، ص ص.173-174.

[xii] فارس لونيس، المرجع السابق .

[xiii] أمهاني حبشي ، فايزة حنافي ، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجا**، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص :تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2017، ص ص.161-164.

[xiv] حبشي أمهاني، حنافي فايزة، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجا**، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص :تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2017، ص.236.